

التجارة والتنمية ١٦٥ (د ١ - ٩)، فيما يتعلق بالبلدان النامية الأسد تأثيراً، والأقل نمواً، وغير الساحلية، والجُزرية، وخاصة أقلها نمواً :

٤ - **تطلب كذلك إلى جميع البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية المختصة أن تنفذ أحكام قرار مجلس التجارة والتنمية ١٣٢ (د - ١٥) بشأن نزايد عبء خدمة الديون في البلدان النامية :**

٥ - **تُرحب بإدراج البندين التاليين في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية :**

(أ) **إستعراض تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ١ - ٩) والإجراءات الأخرى التي قد يلزم اتخاذها عملاً به :**
(ب) **السمات التفصيلية للعمليات المقبلة بشأن مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية المهتمة بالأمر :**

٦ - **توصي بأن تقوم المؤسسات المالية الإغنائية المتعددة الأطراف بتخصيص موارد مالية إضافية للبلدان النامية التي تواجه صعوبات في خدمة الديون :**

٧ - **تحث جميع البلدان المتقدمة النمو على السعي في الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى اتخاذ مقررات عملية الاتجاه بشأن مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية.**

الجلسة العامة ٩٠

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

١٦٠/٣٣ - **مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع إتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط**

إن الجمعية العامة.

إذ تشير إلى أن مجلس التجارة والتنمية قد أذن، في دورته الثامنة عشرة، للفريق التحضيري الدولي الحكومي المعني بالنقل المتعدد الوسائط، إذا أتم أعماله في دورته الخامسة، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين، بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، توصياته المتعلقة بالدعوة إلى عقد مؤتمر للمفوضين يعني بوضع إتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط^(١٥٨).

وإذ تلاحظ أن الفريق التحضيري الدولي الحكومي لم يُنجز أعماله وأنه لم يقدم بالتالي أي توصيات بشأن عقد مؤتمر.

خدمة الديون في البلدان النامية، وإلى القرار ١٦٥ (د ١ - ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨^(١٥٥) الذي اتخذته المجلس في الجزء الثالث، المعقود على المستوى الوزاري، من دورته الاستثنائية التاسعة، بشأن مشاكل الديون والتنمية التي تواجهها البلدان النامية.

وإذ تُحيط علماً بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثامنة عشرة^(١٥٦)، وبجدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية^(١٥٧).

وقد نظرت في البيان الذي أدلى به الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يتعلق بما تم القيام به، في إطار المؤتمر، من أعمال لوضع سمات تفصيلية للعمليات المقبلة بشأن مشاكل الديون.

وإذ يساورها القلق لكون كثير من البلدان النامية تعاني صعوبات كبيرة في خدمة ديونها الخارجية ولكونها غير قادرة على متابعة المشاريع الإغنائية الهامة أو الشروع فيها.

وإذ تلاحظ بقلق أن تدفقات المساعدة الإغنائية الرسمية تتسم بالركود، وأن تسهيلات دعم موازين مدفوعات البلدان النامية لم تكن كافية.

واقترعاً منها بأن صافي تدفقات رؤوس الأموال، ولا سيما ما يتعلق منها بالمساعدة الإغنائية الرسمية إلى البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص أشد البلدان تأثيراً، وأقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية، والبلدان الجُزرية، يجب أن يزداد زيادة كبيرة وسريعة.

وإذ تُدرك أن أغلبية البلدان النامية لا تصل بصورة كافية إلى أسواق رأس المال الدولية، وأن القروض في مثل هذه الأسواق إنما تتاح، على أية حال، بأسعار فائدة مرتفعة ولآجال قصيرة.

١ - **تُرحب بقرار بعض البلدان المتقدمة النمو التي اتخذت، فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، تدابير لتعديل المساعدة الإغنائية الرسمية الثنائية المقدمة في الماضي :**

٢ - **تُلاحظ، مع هذا، أن هذه التدابير لم تطبق على كثير من البلدان النامية المحددة في الفقرة ٢ من قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ١ - ٩)، والتي تواجه مشاكل خطيرة :**

٣ - **تطلب إلى جميع البلدان المتقدمة النمو أن تنفذ بالكامل الإتفاق المتعلق بمشاكل الديون الوارد في قرار مجلس**

(١٥٥) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ١٥

(A/33/15)، المجلد الأول، الجزء الثاني، المرفق الأول.

(١٥٦) المرجع نفسه، المجلد الثاني.

(١٥٧) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(١٥٨) المرجع نفسه، المرفق الأول، المقرر (ح).

وإذ تُؤكد أن تحويل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى وكالة متخصصة سيكون من شأنه دعم دور تلك المنظمة وقدرتها على زيادة تصنيع البلدان النامية وكذلك تعزيز التعاون الصناعي الدولي،

وإذ تأسف لأنه، رغم التقدم الذي أحرزه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتأسيس منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بوصفها وكالة متخصصة، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٣١ شباط/فبراير إلى ١١ آذار/مارس ١٩٧٨، لم يستطع المؤتمر التوصل إلى اتفاق، وذلك على الرغم من أن قرار تحويل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى وكالة متخصصة كان قد اتخذ منذ ثلاث سنوات،

وإذ تُحيط علماً بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتأسيس منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بوصفها وكالة متخصصة^(١٦٠)، وبقرار الأمين العام للأمم المتحدة عن المؤتمر^(١٦١)،

١ - تُؤكد من جديد مسيس الحاجة إلى تحويل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى وكالة متخصصة بغية توسيع نطاق المنظمة واختصاصها للقيام بالدور التنسيقي الرئيسي في ميدان التنمية الصناعية داخل منظومة الأمم المتحدة، ودعم استقلالها الذاتي، وزيادة قدرتها على مساعدة البلدان النامية على أكفاً نحو، وتحسين كفاءتها التنفيذية وفعاليتها؛

٢ - تُقرر الدعوة إلى عقد مؤتمر للمفوضين في فيينا لمدة أسبوعين، أو، إذا اقتضت الضرورة، لمدة ثلاثة أسابيع، خلال الفترة من ١٩ آذار/مارس إلى ١٢ نيسان/أبريل ١٩٧٩، بغية وضع الصيغة النهائية لدستور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بوصفها وكالة متخصصة واعتماد ذلك الدستور؛

٣ - ترحو من الأمين العام إتخاذ الترتيبات اللازمة للمؤتمر وفقاً للقرارات ٢ إلى ٥ من قرار الجمعية العامة ١٦٧/٣٢.

الجلسة العامة ٩٠

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

١٩٢/٣٣ - مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية^(١٦٢)

إن الجمعية العامة،

إذ تُشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل

وإذ تُلاحظ كذلك أن الفريق التحضيري الدولي الحكومي سوف يعقد الآن دورة سادسة في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٩ آذار/مارس ١٩٧٩ في جنيف،

١ - تُقرر أن يعقد مؤتمر للمفوضين معني بوضع إتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط؛

٢ - ترحو من الفريق التحضيري الدولي الحكومي أن يقدم توصيات في دورته السادسة بشأن المواعيد المناسبة في عام ١٩٧٩ أو في عام ١٩٨٠ لعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع إتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط؛

٣ - ترحو كذلك من مجلس التجارة والتنمية أن ينظر في هذه المسألة في دورته الإستثنائية العاشرة التي ستعقد في آذار/مارس ١٩٧٩، على أساس توصية الفريق التحضيري الدولي الحكومي.

الجلسة العامة ٩٠

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

١٦١/٣٣ - تحويل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى وكالة متخصصة

إن الجمعية العامة،

إذ تُشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦)، و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤، والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام إقتصادي دولي جديد، وقراراتها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الإقتصادي الدولي،

وإذ تُشير أيضاً، في هذا الصدد، إلى إعلان وخطة عمل ليما المتعلقين بالتنمية والتعاون في الميدان الصناعي^(١٥٩)، والذين اعتمدهما المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المنعقد في ليما في الفترة من ١٢ إلى ١٦ آذار/مارس ١٩٧٥، وخاصة الفرع الخامس من خطة العمل، المتعلق بالترتيبات المؤسسية،

وإذ تُشير كذلك إلى أن الجمعية العامة قد أيدت، في قراراتها ٣٣٦٢ (د - ٧)، تحويل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى وكالة متخصصة، وكرّرت تأييدها هذا في قراراتها ١٦١/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ و ١٦٧/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧،

(١٦٠) A/CONF.90/12

(١٦١) A/33/239

(١٦٢) أنظر أيضاً الفرع العاشر باء - ٤، المقرر ٤٤٧/٣٣.

(١٥٩) أنظر A/10112، الفصل الرابع.